المركز الليبي للدراسات الأمنيه والعسكريه
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

[بايدن يرسم استراتيجية امريكية جديدة في ليبيا]

قراءة تحليلية

1 ابريل 2023

يعتبر **المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية** مؤسسة ليبية مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والتحليلات الأمنية والعسكرية للقضايا ذات العلاقة بالدولة الليبية. ويضع المركز على رأس قائمة أولوياته العمل على مساعدة البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية والإقليمية في صيغة أكاديمية معلوماتية تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي والأمني والعسكري عن طريق تحليلات عميقة وحيادية لمختلف القضايا ذات العلاقة وتقدم توصيات وسيناريوهات إلى الجهات المعنية وصناع القرار.

ترتكز أعمال المركز على مجموعة من الركائز الثابتة في سياسته لأداء أعماله وهي:

- ✓ الحيادية والاستقلالية بعيداً عن أي أجندات أو أيديولوجيات.
- ✓ المنهجية العلمية وقواعد البيانات والمعلومات الدقيقة بما يضمن التميّز والجودة لمخرجات المركز.
- ✓ السعي للتأثير إيجاباً على صنّاع القرار والجهات ذات العلاقة.
- ✓ التطوير والارتقاء بما يقدمه المركز من أبحاث ودراسات.
- ✓ تعدد المصادر والبناء التراكمي للبيانات التي يرتكز عليها التحليل المنهجي.
- ✓ طرح المعني الشامل لمفهوم الامن بصورة تخدم البحاث والمهتمين.

Şişli / İstanbul
www.lcsms.info
info@lcsms.info
Facebook.com/lcsms.info
Twitter.com/lcsms_info
00905319471002

تمهيد

في هذه الورقة سنتناول اهم معالم الاستراتيجية الامريكية لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار و التي اطلق عنها " بالخطة الاستراتيجية العشرية لليبيا " ، والتركيز علي اهم ابعاد و توجهات أدارة بايدن نحو استراتيجة دعم السبل لتعزيز الاستقرار في ليبيا وجنوب الصحراء ، ومحاولة نزع فتيل الصراع والمخاطر التي تعصف بالمنطقة ، والتي اهمها الانتشار الروسي " الفاغنر " الممتد من السواحل الدافئة علي المتوسط الي عمق وسط وغرب افريقيا ، كذلك نطرح مجموعة من التهديدات والتحديات الإجرائية لتطبيق هذه الاستراتيجية ، وإمكانية الوصول الي افضل النتائج الممكنة لصناعة الاستقرار.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى التواجد في المشهد الليبي، مستفيذة من تجربتها السابقة في العراق وسوريا وأفغانستان، معتمدة علي ثلاثية استراتيجية علاقاتها الدولية " التاجر – العسكري – المبشر " .

و تحت متطلب صناعة الإستقرار ترتسم رغبتها في البحث عن نصيبها في ثروات المنطقة ، خاصة ما تم الإعلان عنه من وجود لمستويات قياسية من مخزون النفط والغاز تجعل ليبيا في المرتبة الاولي أفريقياً والخامسة عالمياً ، و مع ماهو معروف عن جودة النفط الليبي و قرب إمداداته لدول أوروبا ، لذلك فإن ما يحصل من تنافس لمختلف القوى العظمى، هو محاولة للإستحواذ على النصيب الأكبر من ثروات ليبيا بالتزامن مع ما يفرض من قبل حلف شمال الأطلسي من حظر على الصادرات النفطية الإيرانية و الروسية و ما ترتب على ذلك الحظر من ارتفاع لأسعار النفط التي وصلت إلى أعلى مستوياتها.

كذلك يبرز ملف مواجهة إنتشار الإرهاب و تمدده عبر دول جنوب الصحراء ، وتأجيجهم للصراعات المسلحة، بالإضافة الي مكافحة تهريب المخدرات ، والهجرة غير شرعية ، كملفات تتعلق بإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار.

فيما يبدو أن ملف منع التمدد الروسي الأمني والعسكري ، ومواجهة النفوذ الصيني الاقتصادي في افريقيا ، هي الملفات الأبرز التي تطغى على اهتمامات صناع القرار الأمريكي.

فتمدد قوات الفاغنر على الأراضي الليبية وانتشارها في الجنوب الليبي ممتدة الي عمق افريقيا جنوب الصحراء أمرا أصبح مقلقاً للولايات المتحدة الأمريكية ، وما وصفته الاستراتيجية الجديدة بمصطلح " التحديات العابرة للحدود" قد يفهم

منه هذا القلق الواضح من احتمالية تأثير الفاغنر على استقرار دول الجوار الجنوبي لليبيا تشاد ، النيجر ، السودان وتوظيفها لفصائل المعارضة المسلحة المنتشرة في الجنوب الليبي .

لذا فإن كل تلك المخاوف مهدت لتقديم الرئيس الأمريكي جو بايدن " استراتيجيته لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار " والتي تهدف إلى منع العنف وتعزيز الاستقرار والسلم في المناطق المعرضة للصراع ، وتقترح أن يتم تنفيذها من خلال خطط استراتيجية مدتها عشر سنوات، وأضاف البيت الأبيض في بيان له أن " الولايات المتحدة تركز في ليبيا على إرساء الأساس لحكومة وطنية منتخبة قادرة على الحكم ، وتقديم الخدمات ، والحفاظ على الأمن في جميع أنحاء البلاد ، وتكون قادرة على المدى القريب القيام بإنتخابات بلدية و مصالحات ناشئة يتم قيادتها على المستوى المحلي ، والاهتمام بالجنوب الليبي ومنطقة الساحل و غرب إفريقيا ، الذي أصبح ملاذاً أمناً للأنشطة الإرهابية و الهجرة الغير شرعية ، و التركيز في ليبيا على برامج وانشطة المستوى المحلي، التي يمكن توسيع نطاقها كلما سنحت الفرص لدعم الانتخابات الوطنية ، والتي تنبثق منها سلطة موحدة معترف بها دولياً ، وقادرة على ضمان حقوق الإنسان ، والوصول إلى الأمن والعدالة والمساءلة والمصالحة ، و نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجهات المسلحة الفاعلة ، وخلق شراكة مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

قدمت هذه " الاستراتيجية العشرية " في نهج متكامل ، للتخطيط والتنفيذ في جميع القطاعات ، بالتنسيق مع الامم المتحدة و الاتحاد الأوربي و الاتحاد الأفريقي و الفاعلين المحليين في خطة صممت بحسب الاحتياجات والقابلة للتطوير عبر أربعة أهداف شاملة ستوجه المشاركة الدبلوماسية و الإنمائية و الأمنية.

جاء الإعلان عن الإستراتيجية بعد أيام من زيارة مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية " باربرا ليف" إلى ليبيا ، حيث التقت برئيس الوزراء الليبي و رئيس المجلس الأعلى للدولة و رئيس المجلس الرئاسي و رئيس مجلس النواب ، و قائد الكرامة خليفة حفتر و مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا.

أبعاد وتوجهات الإستراتيجية:

- من خلال بنود هذه الاستراتيجية و تصريحات المسؤولين الأمريكان نلاحظ تراجع موضوع مكافحة الإرهاب لصالح موضوع مواجهة التمدد الصيني الروسي ، و ابراز مصطلحات"عنف الجهاديين" "و منح الجهاديين السابقين خياراً أفضل" و تقديم ذلك كنموذج للمنطقة و فق ما صرح به بلينكين أثناء زيارته النيجر .
- تسجيل حضور حالة القلق الشديد من التأثير الروسي المحتمل على مسارات تدفق إمدادات الطاقة الى أوروبا من خلال إنتشار الفاغنر في إفريقيا و تمركزها في بعض الحقول و الموانئ النفطية الليبية ، و الوعي بأهمية ما تشكله ليبيا من مخزون نفطي هائل يمثل المرتبة الاولى افريقياً.
- الخوف من التقارير التي تشير الى احتمالية اتجاه الفاغنر إلى استغلال المساحات التي تسيطر عليها لتجنيد مقاتلين كمرتزقة تستخدمهم في الحرب الاوكرانية ، وتغذية الانقلابات العسكرية في الدول الأفريقية لمزيد النفوذ والتوسع والانتشار.

- القلق مما أسمته الاستراتيجية الجديدة " التحديات العابرة للحدود" ، وهوما عبرت عنه زيارة وزير الخارجية الأمريكي للنيجر التي لم تغفل عن التطرق لهذا المضمون ، واستشراف سبل ضبط معالجة هذا المعطى ، وضبط ألية التنقل والحركة بين دول الجوار الليبي.
- الاستراتيجية العشرية الجديدة و مقتضى منع الصراع و تعزيز الاستقرار في ليبيا ، هو إشارة الى إجراءات حاسمة لمنع تكرار حدوث أي إقتتال بين الاطراف الليبية ، كما حدث في 2019 للسيطرة على العاصمة طرابلس ، و الدفع باتجاه إشاعة اجواء الإستقرار بتجاوز حالة الإنفلات الأمني وتفعيل المساءلة والحكومة المسؤولة.
- الإنتقال من مقولة " أمن ليبيا من أمن الجنوب " الى تقرير أن " أمن الجنوب الأوروبي من أمن الجنوب الليبي " ، حيث تمت الإشارة في الاستراتيجية العشرية الى التهديد المحتمل للجناح الجنوبي لحلف الناتو باستغلال الوضع غير المستقر في الجنوب الليبي ، وربط ذلك بتوظيف ما وصفته " بالجهات الفاعلة الخبيثة " للقيام بأنشطة إرهابية و غير مشروعة ، من خلال إستغلال الأوضاع الهشة التي يعيشها الجنوب .
- لعل من أبرز أهداف الخطة الأمريكية في إستراتيجيتها المعلن عنها ما تم التعبير عنه بالعمل على " دمج ليبيا بشكل أفضل للجنوب المهمش تاريخياً في الهياكل الوطنية ، مما يؤدي الى توحيد أوسع وتأمين الحدود الجنوبية " ، وبالمعنى السياسي أو الاداري فإن مصطلح الدمج داخل كيان سيادي يعني مزج كيانين سياسيين أو إداريين أو أكثر ، وهي الإشارة التي فهم منها أن الادارة الأمريكية ترى في الجنوب الليبي كيان شارد أو تم التغافل عنه أو أنه تعرض إلى إهمال شديد ، فاستوجبت المخرجات والتأثيرات السلبية لهذا الإهمال أو التغافل أو الشرود ضرورة ترتيب أوضاعه ، لأنه أصبح مصدر للهجرة الغير شرعية ، و لتهريب وتجارة المخدرات ، و بيئة مناسبة لحركة ما تسميه الاستراتيجية الجديدة بالجهاديين ، و الأهم مساحة توسع و انتشار للفاغنر ، و مصدر قلق لدول الجوار ، و أصبحت المنطقة الجنوبية بوابة مشاريع التمدد الصيني و الروسي في دول الصحراء و الوسط و الساحل الغربي الأفريقي.
- أحد أهم أهداف الخطة هو " العمل على إحراز ليبيا تقدما نحو بناء جهاز عسكري و أمني موحد ، مع تحكم مطلق في الإستخدام المشروع للقوة القادرة على الحفاظ على الاستقرار ، و المساهمة في تحقيق أهداف الأمن الإقليمي" و هو ما يستدعي تحقيق متطلب التحكم في الاستخدام المشروع للقوة من خلال أليات وتفاهمات تقتضي ضرورة تقديم التنازل من الأطراف المتصارعة و المتنافسة محلياً، و هو محل تحدي حقيقي للفواعل العسكرية و الأمنية في ليبيا ، لنصل الى حقيقة ما مدى إنصياع حفتر وداعميه الى التخلي عن المشروع العسكري لحكم ليبيا وتجاوز الحليف الروسي ، و ما مدى تخلي المليشيات في الغرب الليبي عن جملة المكاسب التي تم تحقيقها في ضل أجواء غير مستقرة.

تعقيدات وتحديات

- قضية التصنيفات المعتادة للّاعبين الليبيين و التي يتم تصنيفهم فيها أنهم "و طنيون" و "إسلاميون" و "علمانيون" فيما يعتقد جميع الفاعلين الليبيين أنهم يخدمون المصلحة الوطنية ، أمرٌ يجب أن يتم تجاوزه للمساهمة في إشاعة أجواء الإستقرار و المشاركة السياسية الفاعلة ، حيث أن الجميع ينزعجون جدا من هذا التصنيف ، و يتفقون جميعًا على دور للإسلام في الحياة السياسية والاجتماعية ، وأنه لايمكن تجاوز حقيقة الموروث الديني للأمة الليبية.
- على الإدارة الأمريكية أيضًا رفض الأوهام الخاطئة عند البعض المتمثلة في إصلاح ليبيا من خلال التقسيم ، لسبب بسيط هو أن الغالبية العظمى من الليبيين لا يريدون ذلك ، ناهيك عن عدم قابليتها للتطبيق.
- المبادرات الخادعة التي يقدمها بعض الليبيون على أنهم " المنقذ " سواء كانوا خارج البلاد من المعارضين أو من رموز النظام السابق الذين يقدموا انفسهم بـ " المخلص" للبلاد و قبائلها ومناطقها من الفوضى ، هي إحدى دواعي الانقسام و الشد السياسي ، الذي يجر البلاد للخلف ويحول دون تجاوز الواقع السيئ ، وهو محل تحدي لن يكون سهلا تجاوزه خصوصاً أن بعض الأطراف ارتبطت بدوائر تأثير إقليمية و دولية.
- تحدي نجاح تطبيق الولايات المتحدة لاستراتيجيتها بتجنب الإرتكان أو التعاقد بالباطن مع دول المنطقة بالوكالة لتنفيذ الخطة العشرية ، التي لن يؤدي ذلك إلا إلى المزيد من الانقسام و التطرف ، كما أن تسليم ملف ليبيا إلى أوروبا ليس بالأمر المثالي كذلك لها لتحقيق استرتيجيتها .

وبناء علي ذلك فأن الدور الأوروبي فقط او الإقليمي بدون القوة الامريكية ، سوف يفتقر إلى المصداقية و الفاعلية و سيسمح بتعدد قنوات التأثير ، وسيتيح لروسيا سهولة إفشال ما تريده الولايات المتحدة من استراتيجياتها.

- تحتاج الولايات المتحدة ، للعمل مع شركائها في أوروبا و الأمم المتحدة ، إلى تشكيل الظروف المناسبة لإصلاح قطاع الأمن بعد الانتخابات في ليبيا ، مع إضفاء الطابع المؤسسي على المبادئ الحاكمة للرقابة المدنية المنتخبة ، والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.
- تشترط الاستراتيجية و جود سلطة تنفيذية موحدة كشرط مسبق ضروري لنجاحها على المدى الطويل ، لكن هذا لا يمنع أن تكون هناك مبادرات أخرى على المسار الأمني تحدث بالتوازي لتجاوز " مطامع دول الجوار وتأثيرها على الأطراف السياسية ، وخطورة توظيف الحدود المفتوحة ، و صراع الممثلين للأقاليم على السلطة و الثروة ، و الصراعات القبلية و العرقية " و إن تأخر أو غياب هذه الخطوات ، حتى لو لم تؤدي إلى نشوء حرب أخرى ، فسيؤدي بالتأكيد إلى دفع البلاد نحو خيار التقسيم الفعلي.
- استمرار خفض التصعيد و نزع السلاح داخل منطقة الجبهة الأمامية في ليبيا ، على طول محور " سرت - الجفرة – الجنوب" قد يؤدي ذلك إلى التضييق على التواجد الروسي ، ما يؤدي إلى الدفع لإ نسحاب قواتها في نهاية المطاف ،

و ربما تجعل من تركيا تعيد ترتيب حضورها الاستراتيجي في ليبيا بتقدير التنسيق والترتيب مع الحليف الأمريكي للمحافظة علي مكتسباتها الاستراتيجية مع ليبيا.

- مضاعفة الولايات المتحدة لجهودها التكنوقراطية و الدبلوماسية الطويلة الأمد لإصلاح و توحيد القطاع المصرفي الليبي، و هو تحدي بحد ذاته ، لوقف سرقة أموال الدولة من قبل الجماعات والمليشيات المسلحة ، والجهات النافذة فيها "كما حدث في السنوات الماضية " ، وذلك من خلال المساعدة في عزل أموال قطاع النفط عن تجادبات اطراف الصراع ، وهذه الجهود مهمة بشكل خاص لتقليل قوة الأطراف المتصارعة على السلطة و التي تستغل حالة الإنقسام المؤسساتي الحاصل في البلاد.

الخلاصة

تجدر الاشاراة الي أن مرتزقة الفاغنر أكثر ما يقلق صانع القرار الامريكي في هذه المرحلة ، حيث يشكل انتشار نحو ألفين من الفاغنر في ليبيا ، مصدر قلق كبير للولايات المتحدة ، خاصة في ظل معلومات حول مساعي موسكو لإقامة تواجد عسكري دائم في البلاد ، ما يمثل أكبر تهديد لمصالح حلف " الناتو " جنوب المتوسط ، إذ يواصل مرتزقة فاغنر تحصين مواقعهم و تعزيز سيطرتهم علي القواعد الجوية الحيوية و الاستراتيجية في وسط و جنوب ليبيا ، ما يؤشر على أن انسحابهم قد لا يكون قريبا ، و لن يكون بالامر السهل ، لذلك تسعى الإدارة الامريكية عبر استراتيجيتها العشرية علي تنشيط دور حلفائها الأوروبيين والاقليميين من أجل وضع ليبيا على جدول أولوياتهم ، في مواجهة أي تمدد روسي بالمنطقة.

يمكن القول أن السياسة الأمريكية عمومًا قد اتسمت بالحرص على مضاعفة المكاسب و تجنب المثالب بالحذر من الظهور بالمظهر السيئ الذي عهدته عنها شعوب المنطقة العربية ، و إدارة الرئيس « جو بايدن » هي أشد الإدارات الأمريكية حذراً في التعاطي مع الواقع الليبي بالرغم من شدة حرصها على التضييق على التواجد الروسي .

وبناء علي ذلك أصبحت الإدارة الامريكية أكثر انخراطًا في الملف الليبي، وتسعى لتفعيل أدواتها الدبلوماسية و الاقتصادية و تنشيط دور حلفائها ، لإ عادة بلورة استراتيجية جديدة في ليبيا ، تختلف عن تلك التي تبناها الرئيس السابق «دونالد ترامب» و التي اعتمدت لغة غامضة و ملتبسة ، مع حقيقة استمرار الفاغنر في تحصين تواجدهم مستغلة ذلك التخبط الذي كانت عليه إدارة الرئيس ترامب في الملف الليبي.

1 ابريل 2023